



منشور رقم (١) لعام ٢٠٢٥م

بشأن قواعد إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢٦م

(الميزانية الجارية والإنمائية)

الموقر صاحب السمو السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء
أصحاب السمو والمعالي الوزراء
أصحاب المعالي/السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة الموقرين/المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

استناداً إلى نص المادة (٢٧) من القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٥/٣٧) بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٧م ، وإلى المادة الثانية من المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٤/٣٦) التي تنص على أنه يضاف إلى الملحق رقم (١) المرفق بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٩١) بتحديد اختصاصات وزارة المالية واعتماد هيكلها التنظيمي ، بند جديد برقم (٤) مكرر نصه الآتي: "إقرار الميزانية الإنمائية السنوية بعد موافقة مجلس الوزراء" ، وتمهيداً لإعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦م وعرضها على مجلس عُمان في الوقت المحدد.

يسر كل من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد إصدار منشور قواعد إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦م (الجارية والإنمائية) والخطة الخمسية الحادية عشر (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠م) .

ويأتي إعداد مشروع ميزانية العام المقبل ٢٠٢٦م والخطة الخمسية الحادية عشر (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠م) وسط ضبابية متزايدة تحيط بالاقتصاد العالمي ، حيث لا تزال التحديات الجيوسياسية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في ظل استمرار تقلبات أسعار الطاقة والسلع الأساسية ، الأمر الذي يستدعي استمرار تبني سياسات مالية متوازنة والاستمرار في خفض الدين العام وضمان تحقيق الاستدامة المالية.

هذا ، فإنه يرجى من جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة إعداد تقديرات ميزانياتها (الجارية والانمائية) وفقاً للنماذج المرفقة في الروابط الالكترونية المتاحة في موقع وزارة المالية (للميزانية الجارية والرأسمالية) وموقع وزارة الاقتصاد (للميزانية الإنمائية) ، كما أنه يتطلب عند ارسال مشروعات الميزانيات المطلوبة تقديم الآتي :

أولاً : مشروع الخطة السنوية المقترحة متضمنة الأهداف العامة ومؤشرات إنجازها والبرامج والمبادرات التي تحقق تلك الأهداف والميزانية المقترحة لها والخطة الزمنية لتنفيذ هذه الأهداف والتي ترفع الى الامانة العامة لمجلس الوزراء في أكتوبر من كل عام.

ثانياً : توضيح الأسس والمعايير التي بنيت عليها تقديرات الميزانية المقدمة لعام ٢٠٢٦ مقارنة بميزانية عام ٢٠٢٥ م.

ثالثاً : خطة متوسطة المدى (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠ م) للجهة الحكومية (الوزارة / الوحدة / الهيئة / المؤسسة) وفقاً لبنود الإيرادات والإنفاق.

كما يرجى مراعاة الأسس والقواعد التالية عند إعداد مشروع الميزانية:

أولاً: الميزانية الجارية.

يتم إعداد تقديرات الميزانية الجارية لعام (٢٠٢٦ م) وفقاً للقواعد التفصيلية المرفقة في الرابط [الالكتروني](#)، مع مراعاة اتباع القواعد التالية:

- (١) اعداد تقديرات الايرادات اخذا في الاعتبار نسبة النمو السنوية إضافة إلى أية مبادرات تساهم في تنشيط وتحسين الايرادات.
- (٢) إعداد تقديرات الوضع القائم للميزانيات وفقاً لسقف الميزانية المحدد لكل جهة بحيث لا يتعدى صافي الميزانية كما هو في تاريخ ٣٠/٤/٢٥ م.
- (٣) توزيع الميزانية التقديرية السنوية على اساس شهري لكافة البنود.
- (٤) إعداد تقديرات المصروفات الجارية لتغطية مصروفات تشغيل المشروعات الجديدة المتوقع استلامها وتشغيلها خلال عام ٢٠٢٦ م مع تقديم بيان لكل مشروع على حدة.
- (٥) موافاة وزارة المالية بأية مبادرات أو مقترحات من شأنها ان تساهم في إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لتنفيذ بعض الخدمات الحكومية.



ثانياً: الميزانية الإنمائية.

في ضوء التأكيد على أهمية إسراع الجهات المعنية في معالجة التحديات وتسهيل الإجراءات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الإنمائية المعتمدة في الخطة الخمسية العاشرة والمرحلة من الخطط السابقة مع ضرورة التزام الجهات بالخطط السنوية والخطط الخمسية والانتهاج من المشاريع التنموية المعتمدة وفقاً للميزانيات المعتمدة والمدة المحددة لها بما يضمن تنفيذها حسب المخطط، عليه فإنه على الجهات الحكومية اتباع القواعد والأسس التالية عند إعداد تقديرات الميزانية الإنمائية لعام ٢٠٢٦م :

- (١) تسريع وتيرة العمل في المشاريع الجاري تنفيذها وفقاً لبرامجها الزمنية المعتمدة، والبدء في استكمال إجراءات باقي المشاريع المعتمدة وموافاة وزارة الاقتصاد بالخطة التنفيذية لها وإضافة نسبة الإنجاز الفني لكل مشروع.
- (٢) تقديم كشف تفصيلي يوضح موقف سير العمل في المشاريع المعتمدة بناءً على الأوامر السامية.
- (٣) إعطاء أولوية قصوى لمشاريع التحول الرقمي الحكومي ومبادرات الذكاء الاصطناعي المعتمدة نظراً لأهميتها الاستراتيجية في رفع كفاءة الخدمات العامة وتبسيط الإجراءات وذلك بالتنسيق مع الجهات الممكنة، لضمان التكامل في التنفيذ.
- (٤) تقديم كشف بالمشاريع الإنمائية الجديدة ذات الأولوية للخطة الخمسية الحادية عشر (٢٠٢٦-٢٠٣٠م) مع بيان التكلفة التقديرية لكل مشروع موزعة على سنوات الخطة، وتتوافق مع المعايير الآتية:

- المشاريع التي تساهم في إيجاد فرص عمل للمواطنين.
- مشاريع تساهم في القيمة المضافة للاقتصاد والمحتوى المحلي.

- المشاريع التي لا يمكن تأجيلها ويلزم البدء في تنفيذها خلال سنوات الخطة الخمسية الحادية عشر.
 - المشاريع التي تركز على تكاملية المشاريع مع القطاعات الأخرى.
 - ربط المشاريع بالبرامج الاستراتيجية والاولويات الوطنية لرؤية عمان ٢٠٤٠.
- (٥) سيتم تطبيق آلية تقييم واختيار المشاريع الإنمائية الجديدة ذات الأولوية (المصفوفة) خلال سنوات الخطة الخمسية الحادية عشر (٢٠٢٦-٢٠٣٠) لضمان الأثر الاجتماعي والاقتصادي ومدى توافق تلك المشاريع مع متطلبات رؤية عُمان ٢٠٤٠ وارتباطها بالبرامج الاستراتيجية للخطة الخمسية الحادية عشر، على أن يتم البدء في تقديم المشاريع ذات الأولوية لعام ٢٠٢٦م.
- (٦) العمل على مراجعة كافة المشاريع المؤجلة من الخطط السابقة وتضمينها في قائمة المشاريع ذات الأولوية للتنفيذ التي تم ذكرها في النقطة رقم (٤) بحيث تتناسب مع متطلبات رؤية عُمان ٢٠٤٠ وتوجهات وأهداف البرامج الاستراتيجية للخطة الخمسية الحادية عشر.
- (٧) موافاة وزارة الاقتصاد بالتحديات التي قد تواجهها الجهات في تنفيذ مشاريعها المعتمدة بالخطة والحلول المقترحة ليتم دراستها والتوافق عليها لضمان تنفيذها في إطار الميزانية المعتمدة.
- (٨) استكمال تحديث الكشف رقم (٦) في نظام إعداد الميزانية الإنمائية والخاص بالموقف المالي للبرامج الاستراتيجية الواردة ضمن (مجلد البرامج الاستراتيجية) للخطة الخمسية العاشرة حتى نهاية ٢٠٢٥م بحيث يتم مواءمة البرامج بالمشاريع المعتمدة للجهة أو الأنشطة التي تخدم البرنامج؛ بالإضافة الى المبالغ المصروفة والمتوقع صرفها في الفترة المتبقية من الخطة، سواء من الميزانية الإنمائية او الميزانيات الجارية.

٩) تحديث موقف البرامج الاستراتيجية للخطة الخمسية العاشرة في منصة متابعة الخطط الخمسية مع مراعاة ذكر نسب الإنجاز لكل برنامج والمشاريع والأنشطة التي تم إنجازها لكل برنامج.

١٠) بالنسبة للبرامج الاستراتيجية لخطة التنمية الخمسية الحادية عشر سيتم موافاة الجهات الحكومية بالبرامج الاستراتيجية المعتمدة وذلك بعد اعتماد الخطة كلاً حسب الاختصاص ليتم مواءمتها بالمشاريع المعتمدة والمشاريع الجديدة من حيث رقم البرنامج واسم البرنامج والمشاريع والمبادرات المرتبطة بها وذلك في المنصة المشار إليها أعلاه.

يتم تقديم المشاريع الإنمائية للخطة الخمسية الحادية عشر عبر النظام الإلكتروني
(<https://matrix.economy.gov.om>).

كما يتطلب عند إعداد تقديرات الميزانية الإنمائية لعام ٢٠٢٦ م ، موافاة وزارة المالية عبر
الرابط الإلكتروني بالآتي :

١) إضافة تقديرات الصرف على الميزانية الإنمائية المتوقعة خلال عام ٢٠٢٦ م (السيولة المالية) لكل مشروع وفقاً لمراحل التنفيذ ، مع تحديد التاريخ المتوقع للانتهاء من التنفيذ ، ونسبة الإنجاز المالي والفني لكل مشروع (المخطط/الفعلي) .

٢) إقفال الحسابات الختامية للمشاريع المرحلة والمستمرة من الخطط الخمسية السابقة أو الخطة الحالية والتي تم الانتهاء من تنفيذها تمهيداً لإغلاقها في النظام المالي.

ثالثاً: المتطلبات الأخرى المتعلقة بتقديرات الميزانية العامة للدولة.

(١) أهمية إرفاق أوراق العمل لتقديرات الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢٦م بالإضافة إلى الخطة المالية متوسطة المدى (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠م) وذلك لبيان التفاصيل الكاملة واللازمة لكل مادة على حدة والالتزامات القائمة عليها وتفاصيل العقود المبرمة مع الشركات (عقود الصيانة، عقود النظافة، عقود التشغيل ... إلخ) إلى جانب تعبئة الجداول المرفقة في الرابط الإلكتروني.

(٢) على الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة تقديم ورقة عمل حول الإجراءات والمبادرات المتخذة في كل جهة بما يساهم في تعزيز الإيرادات وترشيد الإنفاق والأثر المالي لهذه الإجراءات.

(٣) تقديم مشروعات ميزانيات الوزارات والجهات الحكومية التي تطبق ميزانية البرامج والأداء وفقاً للبرامج والأنشطة حسب نموذج طلب الميزانية بالبرامج والأداء لعام ٢٠٢٦م المرفق في الرابط الإلكتروني.

(٤) فيما يتعلق بمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص:

(أ) يتطلب من الجهات الحكومية التي لديها مشروعات بنظام الشراكة مع القطاع الخاص تحديث البيانات الخاصة بها مع وزارة المالية والإشارة إلى المبالغ التي يتطلب من الميزانية إدراجها للوفاء بعقود الشراكة.

(ب) تحديد مشاريع وخدمات جديدة يمكن إسنادها إلى القطاع الخاص بحيث تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(ج) تلتزم الجهات الحكومية بالحصول على موافقة وزارة المالية قبل إبرام أية تعاقدات مع القطاع الخاص بأحد نظم الشراكة التي يحددها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ولائحته التنفيذية.

في ضوء ما تقدم، يرجى من كافة الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة البدء بإعداد تقديرات ميزانياتها وفقاً للقواعد المشار إليها عند إصدار المنشور، وستقوم وزارة المالية ووزارة الاقتصاد بإجراء ورشة عمل لتوضيح آلية إعداد تقديرات الميزانية المطلوبة وسيتم إفادة الجهات لاحقاً بموعد الورشة، كما يرجى تقديم الميزانيات التقديرية (الجارية والإنمائية) للعام المالي ٢٠٢٦ م قبل تاريخ (٢٠٢٥/٦/٣٠) من خلال الرابط الإلكتروني الذي سيتم إرساله إلى كافة الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة من قبل المختصين في وزارة المالية ووزارة الاقتصاد، واعتماد ملخص الميزانية المطلوبة من قبل رئيس الوحدة وإرساله إلى وزارة المالية ووزارة الاقتصاد.

إضافة إلى ذلك فإنه يتطلب إدخال تقديرات الميزانية المطلوبة (الإيرادات والمصروفات) لميزانيات الوضع القائم والميزانية الإضافية وميزانية تشغيل المشاريع الجديدة بالحاسب الآلي (النظام المالي الموحد) قبل تاريخ (٢٠٢٥/٦/٣٠) بحيث تكون متطابقة مع التقديرات المقدمة في مشروع الميزانية وفق النماذج المقررة من قبل وزارة المالية.

ونود التأكيد بأن المختصين في وزارة المالية ووزارة الاقتصاد على أتم الاستعداد للرد على كافة الاستفسارات التي تتعلق بإعداد تقديرات الميزانية.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة... والله ولي التوفيق.

سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
وزير المالية



الدكتور/ سعيد بن محمد بن أحمد الصقري
وزير الاقتصاد



صدر في: ٢٤ / ١٠ / ١٤٤٦ هـ
الموافق: ٢١ / ٤ / ٢٠٢٥ م

نسخة مع التحية إلى:

- معالي الدكتور/ رئيس المكتب الخاص
- معالي الشيخ/ الأمين العام لمجلس الوزراء